

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة
للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية
في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من جماعة الضغط النسائية الأوروبية، والمجلس الدولي للمرأة
اليهودية، والتحالف الوطني للمنظمات النسائية، واللجنة الوطنية للمرأة، وهي
منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعَمَّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2009/1



البيان*

نحن جماعة الضغط النسائية الأوروبية، أكبر المنظمات الجامعة للرابطات النسائية في الاتحاد الأوروبي، حيث تضم عضويتنا منظمات من خمس وعشرين دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي ثلاثة بلدان مرشحة لعضوية الاتحاد؛ والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، الذي يمثل منظمات نسائية في سبعة وأربعين بلدا في مختلف أنحاء العالم؛ والتحالف الوطني للمنظمات النسائية؛ واللجنة الوطنية للمرأة، وكلاهما يمثل جماعات نسائية مستقلة في أنحاء المملكة المتحدة.

لا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم هي من يقدم الجانب الأكبر من الرعاية الأسرية. فالفجوة في الأجور بين الجنسين^(١) تجعل من تقليل المرأة المتزوجة عدد ساعات عملها أقل تكلفة من أن يقوم الزوج بتقليل ساعات عمله؛ كما أن ساعات العمل الطويلة التي يقضيها الرجل تقيد من مساهمته خارج نطاق عمله. وتعزز هذه العوامل من أعراف تقسيم العمل ومسؤوليات الرعاية في الأسرة حسب نوع الجنس. وعلى مستوى العالم، لا يزال الجانب الأكبر من الرعاية يُقدّم من خلال التزام الأسرة والأقارب، وهو غير مدفوع الأجر ولكنه مكلف؛ و 'تكلفته' تكمن في قلة الفرص أمام مقدمي الرعاية. ومع زيادة الإنتاجية الاقتصادية ومستويات الأجور في أنحاء العالم، ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لرعاية الآخرين. ومع زيادة الفرص الاقتصادية أمام المرأة، فإنها لن تختار طوعية أن تتحمل تكلفة تقديم الرعاية دون مساعدة. فقد انضمت المرأة بأعداد متزايدة إلى القوى العاملة التي يتسع نطاقها، على الرغم من كونها تدفع ثمنا باهظا لتحقيق التوافق بين العمل المدفوع الأجر و 'الواجبات' الأسرية، وهو ما يُطلق عليه في كثير من الأحيان 'العبء المزدوج'.

ويتزايد عبء الرعاية بسبب كارثة فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض وأوجه الإعاقة الناتجة عن أمور من بينها الحرب والآثار الطويلة الأجل للمجاعة. وسيؤدي تغير الخصائص الديمغرافية في أوروبا وأماكن أخرى من العالم إلى أن العديد من البلدان ستواجه الاحتياجات المتعلقة برعاية المسنين من سكانها دون أي تناقص في احتياجات رعاية الأطفال. وتشير أنماط طول العمر المتباينة بين الجنسين إلى أن تأثير ذلك على المرأة سيكون بدرجة أكبر لأنها تشكل نسبة أكبر من المسنين والطاعنين في السن. ويشكل ما تضطلع به المرأة من أدوار الرعاية عبئا لأن هذه الأدوار كثيرا ما لا تراعى عند تخطيط سياسات العمالة،

* صدر البيان دون تحرير رسمي.

(١) يبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين على الصعيد العالمي ١٥,٦ في المائة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال (٢٠٠٨). الفجوة في الأجور بين الجنسين على الصعيد العالمي.

وظروف العمل، والأماكن العامة، وأنظمة النقل، إلى غير ذلك. فتلك الأمور مصممة للذكور المتمتعين بكامل قدراتهم البدنية، ويظهر ذلك بشكل متزايد في السيارات.

وفي أوروبا وأحاء العالم، توضع السياسات بوجه عام استنادا إلى توقع قيام المرأة والرجل على السواء بإعالة أنفسهم من خلال العمل المدفوع الأجر. ولكن يولى اهتمام أقل بالجانب الآخر من تقسيم العمل والمتجسد في نموذج اضطلاع الذكور بدور الإعالة والإناث بدور الرعاية. فاعتبار الارتقاء بـ 'الاستقلال' المالي كواحد من التطلعات لدى الجميع يطمس مسألة الترابط بين جميع أفراد المجتمع، ويقلل من قيمة الرعاية، ويفرض تكاليف اقتصادية باهظة على المرأة (في أغلب الأحيان) التي تقدم هذه الرعاية.

وتشكل نوعية البدائل للرعاية الأسرية مسألة هامة أيضا لمقدمي الرعاية. فالاهتمام برفاه متلقي الرعاية هو الدافع وراء تقديمها. ومقدمو الرعاية لن يلجأوا طوعا لبديل الرعاية المأجورة الرديئة النوعية. ولن تدخل المرأة سوق العمل بالأعداد التي تريدها إلا في حالة تأكدها من حصول أقربائها على رعاية جيدة في قطاع الرعاية المأجورة. ولا يكفي الإنفاق الحكومي الحالي لتلبية الطلب على الرعاية الممولة من الدولة. وينتج عن الإنفاق العام غير الكافي رعاية 'ممنها' الفرص الضائعة على مقدميها. وفي جميع الحالات تقريبا، تعاني المرأة طوال حياتها من فقدان فرص العمل. ومما له أهمية بالغة أن ذلك يسفر عن عواقب تتحملها المرأة في شيخوختها، حيث تحصل عادة على معاشات تقاعدية منخفضة (كثيرا ما تكون تحت مستويات الفقر) لأنهما أعطيت الأولوية لمسؤوليات الرعاية قبل العمل المدفوع الأجر. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يقل متوسط المعاشات التقاعدية المهنية للمرأة بحوالي ٤٠ في المائة عما يحصل عليه الرجل^(٢).

نحن بحاجة إلى تحول جذري في القيم. يلزمنا الانتقال إلى اقتصاد، بل وإلى مجتمع، يضطلع فيه كل شخص بدوري تقدم الرعاية والعمل المدفوع الأجر، وتعتبر فيه الرعاية نشاطا قيما ومنتجا للمرأة والرجل على السواء. ويتطلب ذلك تغييرات في حياة الرجل بنفس قدر التغيير في حياة المرأة، إن لم يكن أكثر. فذلك المجتمع سيقمّ الرعاية العالية الجودة بقدر ما يقيمّ المكاسب الاقتصادية، مما يُظهر بشكل أفضل القيم التي يحملها من يرعى الآخرين في أسرته على حساب تطلعاته الاقتصادية الشخصية، الذي غالبا ما يكون المرأة. ولن يقتنع الرجل بزيادة مساهمته في الرعاية حتى تنخفض تكلفته قيامه بذلك. ويتطلب ذلك تغييرا في

(٢) وزارة العمل والمعاشات التقاعدية (٢٠٠٧) تقرير سلسلة الدخل لأصحاب المعاشات التقاعدية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. لندن: وزارة العمل والمعاشات التقاعدية. www.dsdni.gov.uk/statistics_and_research-pensioners_income_series

كيفية النظر للرعاية ولا سيما عندما يتولى الرجل الاضطلاع بذلك الدور الراعي، وذلك باعتبار الرعاية منفعة عامة ودورا يحظى بالتقدير ويقوم عليه نسيج المجتمع، لا عبئا يتعين تقليل تكلفته إلى الحد الأدنى وتحميله على الأسر كلما أمكن. كما يتطلب تغييرا جوهريا في كيفية قياس النشاط الاقتصادي. فالرعاية تنسم ببعض الخصائص المعينة التي تميزها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهي خدمة شخصية، وليست مجرد إنتاج سلعة يمكن فصلها عن منتجها، ولكنها تتمثل في إقامة علاقة ذات تبعات بالنسبة لمحاولات زيادة إنتاجية الرعاية وتقديمها بدرجة أكبر من المرونة. ونحن بحاجة لإدراك أنه من غير المرجح أن تزيد الإنتاجية في هذا المجال بشكل كبير، ويلزم أن نقيسها على هذا الأساس.

وبعد سنوات عديدة من النقاش، فإن القواعد المحاسبية الحكومية على الصعيد الدولي لا تحسب العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية. وطالما بقي ذلك العمل غير مرئي، فإنه سيظل مهملا في وضع السياسات. فافتصاداتنا تعتمد على مساهمة المرأة غير المدفوعة الأجر وغير المقاسة في الحفاظ على قوة العمل عن طريق دوري الإنجاب والرعاية. وستظل مقاييس الإنتاجية في الدول مشوهة ما بقي هذا العامل مفقودا.

ونحيب بالدول الأعضاء والهيئات الدولية، بما في ذلك اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، بأن تقود المناقشة نحو تعديل القواعد المحاسبية الحكومية على الصعيد الدولي؛ ونحيب بمنظمة التجارة العالمية أن تكفل إقرار السياسات والاتفاقات التجارية بعمل المرأة غير المدفوع الأجر؛ كما نحيب بوزارات المالية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها الاقتصادية والمالية، وأن تقر بقيمة الرعاية غير المدفوعة الأجر وتقيّمها كمياً؛ وبقطاع الأعمال التجارية أن يتولى زمام الإقرار باعتماده، كرب عمل، على الرعاية المقدمة غير المدفوعة الأجر والتي تحدد قوة العمل وتساندها.